(١٩٢٠) وعن على (ص) أنَّه قال : لا يَنفُذُ كتابُ قاضي أَهلِ البَغْيِ ولا يُكَاتَب .

(١٩٢١) وعنه (ص) أنَّه قال : مَن وَكَّل وكيلًا حُكِم عَلَى وكيلِه ، وتجوز الوكالةُ بغير مَحْضَرِ (١) من الخَصْم .

(۱۹۲۲) وعن جعفر بن محمد (ع) أنَّه سُثِل عَنَّن وَجَب عليه الحقُّ فَسَأَل التَّأْخِير : فقال أمَّا الرّجلُ الواجدُ الَّذي عليه الحقُّ إنما يريد بذلك المَطلَ ، فلا يُوّخَر ، وأما الَّذي يُرِيد أن يكسِر مالَه (٢) ويَبِيع فإنَّهُ ينظر بقَدْر ذلك .

(۱۹۲۳) وعنه (ع) أنّه قال : مَنِ آمتَنَع مِن دفع الحق وكان مُوسِرًا عاضرًا عنده ما وجب عليه ، فامتَنَع من أدائِهِ وأبَى خصمه إلّا أن يُدفَعَ إليه حقّه ، فإنّه يُضرَب حتّى يَقضِيه ، وإن كان الّذى عليه لا يَحضُره إلا فى عُرُوضٍ ، فإنّه يُعطِيهِ كفيلًا أو يُحبس له إنْ لم يَجِدِ الكفيلَ إلى مقدارِ ما يَبِيع ويقضِى .

(۱۹۲٤) وعنه (ع) أنَّه كان يَرَى الحكم على الغائب ويُتْرَكُ على حُجَّة إِن كَانت له حُجَّة ، فإِن لَمْ يُوثَق بالغريم المحكوم له أُخِذَ عليه كفيلًا بِمَا يُدفَع إليه من مالِ الغائب ، فإِن كانت له حُجَّة رُدَّ (۱۳ إليه .

(١٩٢٥) وعنه (ع) أنَّه قال : إذا تَرَافَع إلى القاضي أهلُ الكتابِ

 <sup>(</sup>١) حش ى – أى حاضر

<sup>(</sup>۲) حش ی – کسر متاعه باعه ثوباً ثوباً .

<sup>(</sup>٣) ى ، د - رده . س ، ز ، ع ، ط ، - رد إليه .